من طريق حنبل بن اسحق قال جمعنا احمد انا وابناه عبد الله وصالح
وقال انتقيته من اكثر من سبعمائة الف وخمسين الفا فما اختلف
فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا
اليه فان وجدتموه والا فليس بحجة وهذا صريح فيما قلناه انه انما
ولو وقعت فيه الاحاديث الضعيفة والمنكرة فلا يمنع ذلك
صحة هذه الدعوى لان هذه امور نسبية بل هذا كاف فيما
قلناه انه لم يكتب مطلق جميع حديث كل صحابي وظاهر كلام
المصنف ان الاحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها يحتج بها
جميعها وليس كذلك فان فيها شيئا كثيرا لا يصلح للاحتجاج به بل
وفيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتن وكذلك ليست
الاحاديث الزائدة في مسند احمد على ما في الصحيحين باكثر ضعفا
من الاحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن ابي داود
وجامع الترمذي واذا تقرر هذا فسبيل من اراد ان يحتج
بحديث من السنن او باحاديث من المسانيد واحدا فجميع ذلك
لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة فهذا المحتج ان كان
متأهلا لمعرفة الصحيح من غيره فليس له ان يحتج بحديث من
السنن من غير ان ينظر في اتصال اسناده وحال رواته كما انه
ليس له ان يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك وان
كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله ان ينظر في الحديث ان كان
قد خرج في الصحيحين او صرح احد من الائمة بصحته فله ان
يقلد في ذلك وان لم يجد احدا صححه ولا حسنه فما له ان يقدم
على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل وهو
لا يشعر ولما ذكر المصنف سلفا في ان جميع ما صنف على الابواب

فيه عدد الاحاديث الذي انتقى احمد مسنده منها وامره بالرجوع اليه فيما اختلفوا فيه من الاحاديث

تعقب على كون جميع ما في الكتب الخمسة محتجا به منها ما هو غير محتج به

سبيل من اراد ان يحتج بحديث من السنن او باحاديث من المسانيد

يحتج به مطلقا ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان اقرب من
حيث الاغلب لكنه قال مع ذلك وما يجري مجراها فدخل في عبارته
غيرها من الكتب المصنفة على الابواب كسنن ابن ماجه ومصنف
ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وغيرهم فعليه في اطلاق ذلك من
التعقب ما اوردناه والله اعلم قوله لا نسلم ان احمد اشترط
الصحة في كتابه اقول حرف الجواب ان المراد بالصحة ما اذا
ان قيل باعتبار الشرائط التي تقدم ذكرها فلا يمكن دعوى
ذلك في المسند مع ما فيه من الاحاديث المعللة والمضعفة وان
قيل باعتبار ما يراه احمد من التمسك بالاحاديث ولو كانت
ضعيفة ما لم يكن ضعفها شديدا كما تقدم في الكلام على ابي
داود فهذا يمكن دعواه قوله على ان ثم احاديث صحيحة
مخرجة في الصحيح وليست في مسند احمد اقول اجاب بعضهم
عن هذا بان الاحاديث الصحيحة التي خلا عنها المسند لا بد ان
يكون لها فيه اصل او نظاير او شواهد وما يقوم مقامها قلت
فعلى هذا انما يتم النقض ان لو وجد حديث محكوم بصحته سالم
من التعليل ليس هو في المسند ولا اقلا والله اعلم قوله
بل فيه اي المسند احاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء اقول
ذكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية ان اصل هذه القصة ان الحافظين
ابا العلا الهمداني وابا الفرج بن الجوزي سئلا هل في المسند حديث موضوع
ام لا فانكر ذلك ابو العلا اشد الانكار واثبت ذلك
ابو الفرج وبين ما فيه من ذلك بحسب ما ظهر له قلت ثم
انتدب ابو موسى المديني فانتصر لشيخه ابي العلا الهمداني وصنف
الجزء الذي اشار اليه شيخنا واما الجزء المذكور فهو مشتمل على تسع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)